مجلّة جامعة عدن للعلوم الانسانيّة والاجتماعية
EJUA-HS Vol. 4 No. 3 (2023)
https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2023.3.280
ISSN: 2708-6275

مقالة بحثية

ما خَفيَ على أكثر النحويين في كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك (ت 672)

منير محمد صالح ناجي الضنبري*

قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة عدن، عدن، اليمن

*** الباحث الممثل: منير محمد صالح ناجي الضنبري؛ البريد الالكتروني: mmsn95@gmail.com**

استلم في: 15 فبراير 2023 / قبل في: 10 إبريل 2023 / نشر في: 30 سبتمبر 2023

المُلخّص

درس البحث الحكم النحوي للمسائل النحوية، الذي وصفه ابن مالك أنَّه خفي على كثير من النحويين في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، وأظهر البحث أحكامًا لابن مالك على هذه المسائل خالف بها كثيرًا ممَّن سبقه من النحويين، مؤيّدًا كلامه بما في الحديث النبوي من شواهد على صحة ذلك الاستعمال وفصاحته، ومؤيّدًا تلك الأحاديث في بعض المسائل بالآيات القرآنية، والأشعار العربيَّة، كما أظهر البحث أنَّ المقصود من استعمال ابن مالك مصطلح (خفي) هو خفاء الدليل الحديثي عليهم، أو خفاء تجويز سيبويه تلك المسألة، أو أنه يريد بهذا المصطلح تسوية من يمنع الحكم في المسألة التي وردت فيها الشواهد مع علمه بها بمن يجهلها؛ إذ لم تؤثر في حكمه، فهو ومن يجهلها سواء. ولم يُسمِّ ابن مالك أحدًا ممَّن خفي عليهم حكمًا ما غير ابن جنّي. وبلغت مسائل البحث عشر مسائل مرتَّبةً كما جاءت في الكتاب المدروس.

الكلمات المفتاحية: ابن مالك، خفي، أكثر النحويين.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فإنَّ ابن مالك يُعَدُّ مدرسة نحويَّة برأسها؛ إذ حظي بعلم وفير، في النحو والقراءات والحديث، فكان له شأنٌ عظيم عند النحويين، ولا أبالغ إنْ قلت إنَّه حظي بما حظي به سيبويه من جهة الاهتمام بكتبه، وشرحها، وحفظها، فشرح كتبه كثيرون ممن جاء بعده، وفصَّلوها كما هو حال كتاب (التسهيل) و (الألفية في النحو) وصارت أساسًا لكثير من دراسي النحو العربي، وبما أنه درس الحديث؛ فقد ظهر أثره على آرائه النحوية، التي خالف بها كثيرين ممَّن تقدَّمه من النحاة، واستدرك على النحاة عددًا من القواعد، ونفَّس على العربية بعض الشيء، مؤيّدًا كلامه بما جاء في الحديث الشريف، بل إنَّه ألَّف كتابًا نحويًّا خاصًّا يدرس فيه الأحاديث المشكلة في إعرابها في صحيح البخاري، وهو الكتاب الذي قام عليه هذا البحث (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، فكان يرجح ما أيَّده الدليل الحديثي، وربما أتى بتفصيل جديد في المسألة؛ ويكون ابن مالك أوَّل من ألَّف كتابًا نحويًّا يستند على الحديث النبوي، وقد أثار هذا من جاء بعده، فمنهم من أيَّده، ومنهم من عارضه نظريًّا، لكنَّا نجده يوافقه في الاستشهاد بالحديث عمليًّا كما هو حال أبي حيَّان الأندلسي.

سبب البحث:

جذب اهتمامي وأنا أقرأ في كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) قول ابن مالك في بعض المسائل (وهذا ممَّا خفي على كثير من النحويين) وتكرَّرت أكثر من مرَّة، فسبرتُها، ودقّقتُ النظر فيها؛ فرأيتها جديرة بالدراسة؛ لمعرفة دافع هذا الحكم والوصف الذي أطلقه ابن مالك، وبلغت المسائل عشر مسائل، رتبتها كما جاءت في الكتاب المذكور.

أهداف البحث:

غرض البحث هو معرفة المسائل التي وصف ابن مالك حكمها بأنَّه خفي على كثير من النحويين، وكذا معرفة دافع ابن مالك في إطلاق هذا المصطلح، وماذا قصد به، أهو خفاء حقيقيٌّ، أم أراد به شيئًا آخر؟

أهمية البحث:

للبحث غرض لغويٌّ مهمٌّ؛ إذ نتعرَّف على أحكامٍ جديدة لابن مالك استقاها من الحديث النبوي، وكذا نتعرَّف على أحكام أخرى للنحويين رجَّحَها مؤيِّدًا كلامه بما جاء في الحديث النبوي، ومعرفة ما إذا كان هناك خفاء حقيقيٌّ للأحكام التي أطلقها على بعض المسائل، أم أنَّ هذا كان معروفًا عند من تقدَّمه من النحاة.

ترجمة مختصرة لابن مالك:

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني النحوي، وُلد سنة ستُّمئة في جيان بالأندلس، نزيل دمشق، كان إمامًا بارزًا في العربية، واسع الاطلاع، وضبط الشواهد، وكان صاحب عفَّة، وديانة، وصلاح، وممَّن قرأ عليهم ثابت بن محمد بن جيان الكلاعي، وحضر مجلس أبي علي الشلوبين، وله تصانيف كثيرة، اشتهرت وطارت في الأمصار، ومنها كتاب (التسهيل) و(العمدة) (والخلاصة الألفية) و(الكافية الشافية) و(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) وهو محل بحثنا، وغيرها من الكتب. وقد توفي سنة اثنتين وسبعين وستمئة[1].

مسائل البحث:

1. ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا):

أورد ابن مالك حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "**يا عائشة، لولا قومُك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة، فجعلت لها بابين**"[2]. ثم قال بعده: "تضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) ... وهو مما خفي على النحويين إلا الرماني وابن الشجري"[3] .

ثمَّ قسم المسألة على ثلاثة أقسام:

الأول- وجوب حذف خبر المبتدأ؛ عندما يكون الخبر كونًا عامًّا غير مقيَّد، وهو دلالته على الوجود؛ مثل: لولا زيدٌ لزارنا عمرو؛ أي: إنَّ المعنى: لولا زيد على كل حال من أحواله، لزارنا عمرو. فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها؛ فيلزم الحذف، لأن الذكر يطيل الجملة، ويحوجها إلى الاختصار[4]. وذكر في موضع آخر أنَّ الخبر معلوم بمقتضى (لولا)؛ لأنها تدل على الامتناع لوجود، ويدل على امتناعه جواب (لولا)، ويدل على وجوده المبتدأ، فلا يُشَكُّ في: لولا زيد لأكرمت عمرًا، أنَّ المانع من إكرام زيد، وجود زيد[5].

الثاني- وجوب ذكر الخبر إذا كان الخبر مقيَّدًا لا يُعرف إلَّا بذكره؛ نحو: لولا زيدٌ غائب لم أزرْك. فإنَّ الخبر -هنا- واجب الذكر؛ لعدم العلم به إذا حُذف، ومن ذلك حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-: "لولا قومُك حديثو عهد بكفر..."، فلولا ذكر الخبر، لظُنَّ أن الخبر (وجود قوم عائشة على أيّ حال من أحوالهم) وليس هذا هو المقصود. ومنه قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة: "إنِّي ذاكرٌ لك أمرًا، ولولا مروان أقسم عليَّ فيه لم أذكره لك"[6] . وذكر شاهدين شعريين أحدهما قول الشاعر[7]:

لَوْلاَ زُهيرٌ جَفاني كنتُ مُنْتَصِرًا ولمْ أَكُنْ جَانِحًا للسِّلْمِ إذْ جَنحُوا

والشاهد ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) وهو قوله: (جَفَاني)؛ لأنه مقيَّدٌ، لا يُعرف إلَّا بذكره.

الثالث- جواز الذكر والحذف؛ عندما يكون الخبر مقيَّدًا، ويُعرف معناه إذا حُذف، نحو: لولا أخو زيدٍ ينصره لَغُلب. ونحو: لولا صاحبُ عمرو يعينه لعجز، فليس الخبر كونًا عامًّا؛ كي يجب الحذف، ولا من المقيَّد الذي يُجهل معناه؛ فيتعيَّن الذكر، وإنَّما يُعرف ويُدرك[8].

واستثنى ابن مالك الرماني وابن الشجري، أي: إنَّهما عرفا هذا الحكم، ولم يغفلا عنه، أمَّا ابن الشجري فقد أشار إلى ذلك بقوله: " وأقول: إنّ خبر المبتدأ بعد (لولا) قد ظهر في قوله تعالى:﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾﴾ [النساء:83]، ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾ [النساء:113] "[9]. ومقصود ابن الشجري أنَّ الجار والمجرور (عليك) متعلق بخبر محذوف. وتعقبه ابن هشام بأنَّ ذلك غير متعيَّن؛ لأنه يجوز أن يكون متعلقًا بالمبتدأ (فضل)[10].

وابن مالك بهذا التقعيد لم يسبقه أحد إليه -حسب اطلاع الباحث- وما جاء عن ابن الشجري فهو إشارة من غير تقعيد وتقسيم، كما فعله ابن مالك؛ ولذا يحق لابن مالك وصفه بأنه مما خفي على بعض النحاة، بل يُقال إن هذا التقعيد والتنظير قد خفي على جميع النحاة؛ لذا يكون ابن مالك مدرسة جديدة في التاريخ النحوي، أتى بما لم يأت به الأوائل.

---

(1)- ينظر: الفيروز أبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 270.
(2)- البخاري، صحيح البخاري: 9/3، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فَهْمُ بَعْضِ النَّاسِ عَنْهُ، فَيَقَعُوا فِي أَشَدَّ مِنْهُ، وهو بلفظ: " لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ "، وما في ابن مالك من لفظ مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: 969/2، بَابُ نَقْضِ الْكَعْبَةِ وَبِنَائِهَا.
(3)- ابن مالك، شواهد التوضيح: 65.
(4)- ينظر: السابق.
(5)- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 276/1.
(6)- البخاري، صحيح البخاري: 9/3، رقمه: 1926.
(7)- ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح: 66.
(8)- ينظر: السابق:66- 67.
(9)- ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: 510/2.
(10)- انظر: ابن هشام، المغني: 288.

2. استعمال (في) بمعنى التعليل:

استشهد ابن مالك على استعمال (في) بمعنى التعليل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: "عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ"[11] ، ثم علَّق عليه بقوله: "تضمن هذا الحديث استعمال (في) دالة على التعليل، وهو مما خفي على أكثر النحويين، مع وروده في القرآن العزيز، والحديث والشعر القديم"[12] .

واستدلَّ على هذا الحكم بقول الله تعالى: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦٨﴾﴾[الأنفال: 68]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾﴾[النور:14]، فجاءت (في) في الآيتين بمعنى التعليل.

وزاد في كتاب شرح التسهيل[13] ، قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ﴾ [يوسف:31-32]، والشاهد قول امرأة العزيز: (فيه)، أي: لمتنني بسببه.

ومن الحديث النبوي استشهد بما ذكره في أصل المسألة، وأيضًا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ"[14]، أي: بسبب كبير.

ومن الشعر، قول جميل بُثينة[15] :

فلَيْتَ رِجَالًا فِيْكِ قَدْ نَذَرُوا دَمِي وهَمُّوا بِقَتْلِي -يا بُثَيْنَ- لَقُونِي

وقول أبي ذُئيب الهُذَلي[16]:

لَوَى رأسَهُ عَنِّي وَمَالَ بِوُدِّهِ أَغَانِيْجُ خَوْدٍ[17] كَانَ فِيْنَا يَزُوْرُهَا

وقول الفرزدق[18]:

أَفِي قَمَلِيٍّ من كُلَيْبٍ هَجَوْتُهُ أبو جَهْضَمٍ تَغْلِي عَلَيَّ مَراجِلُهْ

ولم أجد –حسب اطلاعي- من النحاة المتقدمين على ابن مالك، أو المفسرين للقرآن ذكروا هذا المعنى في الحرف (في)، ولكننا نجد ذلك عند من جاء بعد ابن مالك، كأبي حيان الأندلسي، الذي ذكر مجيء (في) للتعليل والسبب في مواضع كثيرة، من ذلك في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ﴾[البقرة:178] ، فجعل (في) هنا للسببيَّة، أي: يجب القصاص من القاتل بسبب قتل القتلى بغير موجب[19].

فهذا تنبيه، واستدراك من ابن مالك على من سبقه من النحاة، على أنَّ ابن مالك قد بين أنَّ هذا خفي على أكثر النحاة، فيُحتمل أنه اطَّلع على من ذكر هذا المعنى، أو أنَّ هذا من باب الاحتياط، والله أعلم.

3. عمل (حوَّل) عمل (صيَّر) في نصب مفعولين:

ذكر ابن مالك أنَّ مما خفي على أكثر النحاة استعمال (حوَّل) بمعنى (صيَّر) التي تنصب مفعولين، أصلهما مبتدأ وخبر، فتعمل عملها، مستشهدًا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: " مَا أُحِبُّ أَنَّهُ يُحَوَّلُ أُحدٌ لِي ذَهَبًا..."[20]، ثم قال: "تضمَّن هذا الحديث استعمال (حوَّل) بمعنى (صيَّر)، وعاملة عملها، وهو استعمال صحيح خفي على أكثر النحويين"[21]. وبيَّن أنَّ الموضع اللائق بها هو باب (ظنَّ). والشاهد في الحديث مجيء (أحد) نائبَ فاعل لـ(يُحوَّل) وهو المفعول الأول، و(ذهبًا) مفعولًا ثانيًا؛ فتكون (حوَّل) نصبت مفعولين؛ لأنها بمعنى (صيَّر).

وكذا ما صيغ منه على صيغة المطاوعة، أي: حوَّل فتحوَّل، مثل: حوَّل الله طائفةً من اليهودَ قردةً، والمطاوعة: تحوَّلت طائفة من اليهود قردةً؛ إذ صار المفعول الأول فاعلًا – كما في المطاوعة- والثاني مفعولًا[22].

وانتقد ابن مالك من أنكر على الحريري قوله في الخمر[23]:

---

[11]- البخاري، صحيح البخاري، باب فضل سقي الماء: 3/ 112.
[12]- شواهد التوضيح والتصحيح: 67.
[13]- 156/3.
[14]- البخاري، صحيح البخاري، باب الغيبة: 17/8.
[15]- جميل بثينة، ديوان جميل بثينة: 42.
[16]- ديوان الهذليين: 155/1.
[17]- الغنج: المرأة حسنة التدلل، وخود: الشابة الناعمة حسنة الخلق. ينظر: ابن منظور ، لسان العرب: **2/ 337** (غ ن ج)، 165/3(خ و د).
[18]- الفرزدق، ديوان الفرزدق: 504.
[19]- ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 143/2.
[20]- البخاري، صحيح البخاري، باب أداء الديون: 116/3، واللفظ في النسخة التي عندي: "فلما أبصر – يعني أحدًا – قال ما أُحبُّ أنَّه يُحَوَّل لي ذهبًا" على أنَّ نائب الفاعل مستتر في (يُحوَّل) يعود على (أحد) و(ذهبًا) مفعول ثاني.
[21]- ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح: 69.
[22]- ينظر: السابق.
[23]- الحريري، مقامات الحريري: 445.

وما شَيْءٌ إذَا فَسَدَا تحوَّل غيُّهُ رشَدَا

على أنَّ (غيُّه) فاعل فعل المطاوعة (تَحَوَّل) وهو في الأصل مفعول أوَّل، و(رشدًا) مفعولٌ ثاني.

لم أجد من يجعلها بمعنى (صيَّر) حتى ابن مالك نفسه لم يذكره في كتبه الأخرى، والله أعلم.

4. سبب تأنيث الفعل (تَنْفَعُ) في قراءة أبي العالية ﴿لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾:

بيَّن ابن مالك أنَّ الفعل (تَنفَع) أُنِّثَ بسبب أنَّه في معنى (طاعة وإنابة)، ومن ذلك تذكير العدد (عشر) لأن المعدود جاء بعده في معنى المؤنَّث في قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[الأنعام: 160]؛ فسبب تذكير (عشر) -مع أنَّ المعدود (أمثال) مذكر- هو أنَّها بمعنى الحسنات، وكذلك في هذه الآية، ثمَّ بيَّن أنَّ هذا المعنى خفي على ابن جني؛ حين فسَّر سبب التأنيث في كتابه (المحتسِب) أنَّه اكتسب التأنيث من المضاف إليه؛ فيكون من جنس (تسَفَّهتْ أعاليَها مرُّ الرِّيَاح)، وأنَّ هذا خطأٌ بيِّنٌ؛ لأنه يُشترط في المضاف إليه أن يصح الاستغناء به عن المضاف كما في: تسَفَّهتْ أعاليَها مرُّ الرِّيَاح؛ فأُنِّث تسفَّهتْ؛ لأنَّ (مَرُّ) اكتسب التأنيث من (الرِّياح) ويصح الاستغناء بها عنه، فيقال: تسفَّهتِ الرِّياح، أمَّا في: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾[الأنعام: 158]، فإنَّه لا يصح؛ لأنَّنا لو حذفنا (الإيمان) للزم إسناد الفعل إلى ضمير مفعوله، وهذا لا يجوز إجماعًا، وسيكون بمنزلة زيدًا ظلمَ؛ فيفتقر الفعل إلى فضلة، في إسناده إلى ضمير مفعوله[24].

ثمَّ ذكر احتمالًا يصحُّ حمل كلام ابن جنِّي عليه، وهو أنْ المضاف (الإيمان) شبيهًا بما يُستغنى عنه، فهو وإن كان لا يُستغنى عنه في (لا تنفع نفسًا إيمانها) فإنَّه يصح في: سرَّتني إيمانُ الجارية؛ فيسري التأنيث إليه بالشبه، كما يسري إليه بصحة الاستغناء عنه، ويؤيِّد ذلك قول ابن عبَّاس رضي الله عنه: "اجْتَمَعَ عِنْدَ البَيْتِ قُرَشِيَّانِ وَثَقَفِيٌّ، أَوْ ثَقَفِيَّانِ وَقُرَشِيٌّ، كَثِيرَةٌ شَحْمُ بُطُونِهِمْ، قَلِيلَةٌ فِقْهُ قُلُوبِهِمْ"[25]؛ فـ(كثيرة وقليلة) أنَّثت لأن المضاف ممَّا يشبه ما يُستغنى عنه، نحو: أعجبتني شحمُ بطون الغنم، ونفعت الرجالَ فقهُ قلوبهم، أو بتأويل الشحم بالشحوم، والفقه بالفهوم؛ لأنَّ ممَّا يدل على إعطاء المذكر حكم المؤنث، ما رواه أبو عمرو من قول رجل من اليمن: فلان لغوب جاءته كتاب فاحتقرها، قال، فقلت: أتقولُ جاءته كتابي؟ قال: نعم، أليسَ بصحيفة؟[26].

لكنه عقَّب بتصحيح كلام ابن جنِّي في جعل سبب التأنيث هو تشبيه المضاف بما يُستغنى عنه، ويكون تأويله بالمؤنث؛ أي: طاعة وإنابة[27].

فيكون ابن جني قد ذكر احتمالين في سبب تأنيث (تَنفَعُ): أحدهما اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه، وهذا خطأ؛ لعدم صحة الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه، والآخر تأويله بالمؤنث، وهو الصحيح[28].

ونلحظ أن مصطلح الخفاء الذي أطلقه ابن مالك على ابن جني، يقصد به الاحتمال الأول، لا الثاني، الذي أيَّده وذكر أدلَّة تقويه.

وذكر ابن النَّحاس عن سيبويه في هذه الآية أنَّ هناك شيء دقيق من النحو، وهو أنَّ الإيمان والنفس كل واحد مشتمل على الآخر[29] ؛ أي: أنَّ الإيمان صادر من النَّفس، وقائم بها، وذكر وجهًا آخر أنَّ (الإيمان) مصدرٌ، كما أُنِّث المصد المذكر في قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[البقرة:275]، فموعظة بمعنى وعظ[30].

وبهذا يكون ابن جنِّي النحوي الوحيد الذي ذكره ابن مالك بالاسم، ممَّن خفي عليهم شيء من النحو.

5. اقتران خبر (كاد) بـ(أن) من غير ضرورة:

بيَّن ابن مالك أنَّ مما خفي على أكثر النحاة وقوع خبر (كاد) مقترنًا بـ(أن) من غير ضرورة، أو اضطرار، واستدلَّ على هذا الحكم بحديث عمر بن الخطاب –رضي الله عنه- حين قال للنبي -صلى الله عليه وسلم-: " يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا صَلَّيْتُ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغِيبَ"[31]، وحديث أنس – رضي الله عنه-: " فَدَعَا فَمُطِرْنَا، فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا"[32]، وقول بعض الصحابة: "وَالبُرْمَةُ بَيْنَ الأَثَافِيِّ قَدْ كَادَتْ أَنْ تَنْضَجَ"[33] ، وقول جبير بن مطعم:" كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ"[34].

---

[24]- ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح: 86.
[25]- البخاري، صحيح البخاري: 129/6، بَابُ قوله: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الخَاسِرِينَ﴾ [فصلت: 23].
[26]- ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح: 85 - 86.
[27]- ينظر: المصدر السابق: 86.
[28]- ينظر: ابن جني، المحتسب: 237 – 238.
[29]- ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 109/2.
[30]- المصدر السابق.
[31]- البخاري، صحيح البخاري: 15/2، باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو.
[32]- المصدر السابق: 29/2، باب الاستسقاء على المنبر.
[33]- البخاري، صحيح البخاري: 108/5، باب غزوة الخندق، وهي الأحزاب.
[34]- نفسه: 140/6، باب قوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الغُرُوبِ﴾.

ثمَّ أوضح أنَّ الأكثر مجيئه مجردًا من (أن)؛ لذا جاء في القرآن مجردًا؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ٧١﴾[البقرة: 71]، وقوله: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثًا ٧٨﴾ [النساء: 78].

ووجه الخفاء الذي عناه ابن مالك، هو منع بعض النحاة مجيء خبر (كاد) مقترنًا بـ(أن) إلَّا في الضرورة الشعريَّة؛ لأنهم علَّلوا هذا القول بأنَّ (كاد) تدلُّ على قرب الخبر، ودخول (أنْ) عليه تصرفه إلى الاستقبال؛ فيحصل تعارض بين المعنيين[35].

وحينما ننظر في رأي ابن مالك، سنجد أنَّه قد ورد في الشعر كثيرًا ضرورة، بل من كثرته جيء بالفعل منصوبًا بعد (كاد) بـ(أنْ) المحذوفة على توهم وجودها قبله، في قول عامر بن جُوَيْنٍ الطَّائِي[36]:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ واحِدٍ ونَهْنَهْتُ نَفْسِيْ بَعدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

أي: وما كدتُ أنْ أفعلَه.

ولابن يعيش كلام جميل في هذه المسألة، بين فيه أنَّ (كاد) قد تشبه (عسى)؛ فتُحمل عليها، فكأن الخبر بعُد عن الحال حتى أشبه (عسى)، كما أنَّ (عسى) تُشبَّه بـ(كاد) فيتجرَّد خبرها من (أنْ)؛ لأنَّ بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض[37].

وبهذا يكون كلام ابن مالك وجيهًا، ومؤيَّدًا بالشواهد السماعية، وكذا بما بيَّنه ابن يعيش من حمل (كاد) على (عسى).

6. استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان:

أورد ابن مالك حديث النبي صلى الله عليه وسلم: " إِنَّمَا أَجَلُكُمْ فِي أَجَلِ مَنْ خَلاَ مِنَ الأُمَمِ، مَا بَيْنَ صَلاَةِ العَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، وَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ اليَهُودِ، وَالنَّصَارَى، كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، فَعَمِلَتِ اليَهُودُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلاَةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، فَعَمِلَتِ النَّصَارَى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلاَةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلاَةِ العَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، أَلاَ، فَأَنْتُمُ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ مِنْ صَلاَةِ العَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، أَلاَ لَكُمُ الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ"[38].

ثم قال: " تضمن هذا الحديث استعمال (مِن) في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو مما خفي على أكثر النحويين؛ فمنعوه تقليدًا لسيبويه في قوله: "وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ... وأما (مذ) فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان ... ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها" يعني أنَّ (مُذ) لا تدخل على الأمكنة، ولا (مِن) على الأزمنة، فالأول مسلَّم بإجماع، والثاني ممنوع؛ لمخالفته النقل الصحيح، والاستعمال الفصيح"[39].

وقد منع البصريون مجيء (مِنْ) حرف جرٍّ لابتداء الغاية في الزمان[40]، وبيَّن أنَّ منعهم هذا هو تقليد لسيبويه، وأنَّ الصحيح خلافه؛ لكثرة ما ورد ذلك نثرًا، وشعرًا، ثمَّ أوضح أنَّ لسيبويه قولين في هذه المسألة؛ مستدلًا بقوله: "ومن ذلك قول العرب: مِنْ لَدُ شَوْلًا[41] فإلى إِتْلائِها، نَصَبَ لأنَّه أراد زمانًا، و(الشَّوْلُ)لا يكون زمانًا ولا مكانًا فيجوز فيها الجرُّ؛ كقولك: مِنْ لَدُ صلاةِ العصر إلى وقتِ كذا، وكقولك من لَدُ الحائطِ إلى مكانِ كذا، فلمَّا أراد الزمانَ حَمَلَ (الشَّوْلَ) على شيء يَحسُن أن يكون زمانًا إذا عَمِلَ في (الشَّوْل) ... كأنك قلت: من لَدُ أَنْ كانتْ شَوْلًا فإلى إتلائِها"[42] .

ثمَّ ذكر ثلاثة أحاديث أيَّدَ بها قوله، منها حديث عائشة: "فَجَلَسَ وَلَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْ يَوْمٍ قِيلَ فِيَّ مَا قِيلَ"[43]؛ إذ جاءت (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية.

وذكر خمسة شواهد شعريَّة جاءت (مِنْ) فيها لابتداء الغاية الزمانية، منها قول النابغة الذبياني[44]:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَومِ حَلِيْمَـــــــــــةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَد جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

والشاهد مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية.

وقد وردت شواهد كثيرة جاءت فيها (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية، من ذلك ما جاء في الكتاب العزيز في قوله تعالى: ﴿لَمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقۡوَى مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَنۡ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنۡ يَتَطَهَّرُواْ﴾ [التوبة:108]، جاءت (مِنْ) في (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) لابتداء الغاية الزمانية، وتأوَّل

---

[35]- ينظر: أبو الفداء، الكناش في النحو والتصريف: 47/2، وابن يعيش، شرح المفصل: 377/4.
[36]- ينظر: سيبويه، الكتاب: 306/1.
[37]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 380/3.
[38]- البخاري، صحيح البخاري: 170/4، باب ما ذكر عن بني إسرائيل.
[39]- ابن مالك، شواهد التوضيح: 129.
[40]- ينظر: سيبويه، الكتاب: 224/4، والرضي، شرح الرضي على الكافية: 263/4، وأبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب: 1718/4، وخالد الأزهري، التصريح على التوضيح: 638/1، والسيوطي، همع الهوامع: 377/2.
[41]- هي الناقة التي مر على وضعها سبعة أشهر؛ فخفَّ لبنها، وشالت ذيلها؛ أي: رفعته للفحل.ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 374/11، (ش و ل).
[42]- ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح: 130 – 131، وينظر، سيبويه، الكتاب: 1/ 264 – 265.
[43]- البخاري، صحيح البخاري: 173، باب تعديل النساء بعضهنَّ بعضا.
[44]- النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني: 45.

المانعون الشواهد بحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مكانه، فيكون التقدير في الآية: من تأسيس أول يوم[45]، والبيت الشعري على تقدير: مِنْ مُضِيِّ أَزْمَانٍ، وهكذا فعلوا بالشواهد الأخرى.

ورُدَّ على هذه التأويلات، بأنَّ السماع قد بلغ كثرة؛ يجعل تأويله متكلفًا وغير سائغ، كما أنَّ تقدير مضاف محذوف لا يغير شيئًا في الآية؛ إذ يكون التقدير: من وقتِ تأسيس أول[46].

وعلى هذا يكون ما ذهب إليه ابن مالك، هو الصحيح، وإن كان أقل من مجيئها لابتداء الغاية في المكان، فلا يُمنع جوازه، بل يصح محاكاته، والقياس عليه، لا سيما أنَّ سيبويه قد بين أنَّها تجيء للزمان.

إذن ماذا يقصد ابن مالك بإطلاقه على المانعين مصطلح (خفي على أكثر النحاة)؟ لعلَّ المراد خفي عليهم الوارد في الأحاديث النبوية؛ لأنهم قد تأوَّلوا ما جاء من الآيات والشعر بحذف مضاف، أو أنَّ المراد خفاء ما جاء عن سيبويه في كتابه من ذكره ل(من) في ابتداء الغاية الزمانية، أو أنَّه مصطلح أراد به أن يُبين أنَّ المانعين من النحاة لهذا الحكم، في حكم من خفي عليه هذا الحكم.

7. استعمال (رَجعَ) مثل (صار) معنًى وعملًا:

ذكر ابن مالك أنَّ ممَّا خفي على أكثر النحويين، استعمال (رجع) مثل (صار) معنًى وعملًا[47].

واستدلَّ لها بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم: " لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ"[48]؛ أي لا تصيروا، وكذا بقول الشاعر[49]:

قَدْ يَرْجِعُ المرْءُ بعدَ المَقْتِ ذا مِقَةٍ بِالحِلْمِ فادرَأ بِهِ بغْضَاء ذِيْ إحَنِ

أي: يصير المرء، فيكون (المرء) اسمها، و(ذا مقة) خبرها، وأمَّا (لا ترجعوا بعدي كفَّارًا) فيكون الضمير (الواو) اسمها، وكفَّارًا خبرها.

ومن لم يرضَ بإعمالها عمل (صار) جعل المنصوب بعدها حالًا[50].

ولم أطَّلع على أكثر من هذين المثالين في مجيء (رجع) بمعنى (صار)؛ فيبدو أنَّ هذا قليلٌ؛ لذا جُعل المنصوب حالًا عند من منعه، ولكن إذا جاءت (رجع) بمعنى (صار)، ولم تستغنِ عن الخبر؛ نحو: رجعت العجينُ خبزًا، ورجع الطفلُ شابًّا، ويرجع الحَبُّ طحينًا. ونجد في اللهجة العاميَّة من يقول: رجع الحلم حقيقةً، بمعنى (صار).

8. وقوع (لعلَّ) مثل (ليت) في نصب الفعل الواقع جوابًا لها بعد الفاء:

بيَّن ابن مالك أنَّ (لَعلَّ) قد تأتي مثل (ليت) في نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعدها، وجاء بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: "لاَ يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسُبُّ نَفْسَهُ"[51]، وبيَّن أنَّ (فيسبُّ) يجوز رفعه، ونصبه، فيكون الرفع على العطف على (يستغفرُ) والنصب جوابًا ل(لعلَّ) التي جاءت بمعنى ليت في المعني، وأنَّ مجيء (لعلَّ) بمعنى ليت خفي على أكثر النحويين[52].

وهذا القول هو قول الفراء؛ إذ ذكر أنَّ (فأطَّلِعَ) قُرئ بالنصب، والرفع في قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[غافر: 36-37]، فجعل الرفع بعطفه على (أَبلُغُ)، والنَّصب بجعله جوابًا لـ(لعلَّ) بتنزيلها منزلة (ليت) في التمني[53]؛ أي: أنها منصوبة بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد الفاء لوقوعها في جواب الترجي.

وممَّا يؤيِّد هذا القول أيضًا قول الله تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ٤﴾ [عبس: 3-4] بنصب (فتنفَعه)[54]؛ إذ جاء منصوبًا بـ(أنْ) مضمرة بعد الفاء الواقعة في جواب (لعلَّ).

ومن الشعر ما أنشده الفراء[55] :

عَلَّ صُروفَ الدَّهْرِ أو دُوْلاتِهَا يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِن لَمَّاتِهَا

فَنَسْتَرِيحَ النَّفسُ مِنْ زَفْرَاتِها ...

---

(45)- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 259/4، والمرادي، الجنى الداني: 309، والشاطبي، المقاصد الشافية: 592/3.
(46)- ينظر: السهيلي، الروض الأنف: 156/4، والشاطبي، المقاصد الشافية: 592/3.
(47)- ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح: 139.
(48)- البخاري، صحيح البخاري: 35/1، باب الإنصات للعلماء.
(49)- لم أعثر على قائله.
(50)- ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 166/1 – 167.
(51)- البخاري، صحيح البخاري: 542/1، باب أمر من نعس في صلاته، أو استعجم عليه القرآن، أو الذكر بأن يرقد، أو يقعد حتى يذهب عنه ذلك.
(52)- ينظر: ابن مالك: شواهد التوضيح: 150.
(53)- ينظر: الفراء، معاني القرآن: 9/3.
(54)- ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 749.
(55)- ينظر: الفراء، معاني القرآن: 9/3.

والشاهد نصب (فتستريحَ) بعد (علَّ).

وأوضح ابن يعيش أنَّ (لعلَّ) تأتي بمعنى التمني؛ تشبيهًا للترجي بالتمني، في أنَّ كل واحد منهما مطلوب حصوله مع الشك فيه، والفرق بين التمني والترجي، أنَّ الترجي توقع للأمر المشكوك أو المظنون فيه، وأمَّا التمني فكل أمر موهوم الحصول، وقد يكون مستحيلًا حصوله، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ ٢٧﴾ [الحاقة:27]؛ فهو طلب مستحيل، كما يُحتمل وقوع (فأطلعَ) منصوبًا؛ لأنه وقع جوابًا للأمر (ابْنِ لي صرحًا) في أول الآية[56].

وما ذكره ابن مالك هو الراجح؛ للأسباب المذكورة، ويُعَدُّ متابعًا للفراء، الذي أجاز نصب (فأطَّلِعَ) جوابًا لـ(لعلِّي)، وعلى هذا القول خرَّج الحديث.

9. استعمال (قطّ) غير مسبوقة بنفي:

قرر النحاة أنَّ (قط) لا تأتي إلَّا في كلام مسبوق بنفي، وتدل على استغراق الزمن الماضي؛ مثل: ما فعلتُ ذلك قطّ.

ولكنَّ ابن مالك بيَّن أنَّ ذلك هو المعهود عنها والأكثر، ولكنَّها أيضًا قد تأتي دون نفي، وهذا ممَّا خفي على كثير من النحويين؛ مستدلًا بحديث حارثة بن وهب الخزاعي رضي الله عنه قَالَ: "صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ"[57]؛ إذ جاءت (قطُّ) من غير أن تُسبق بنفي[58].

ومما ورد من ذلك ما جاء في حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه الطويل في رؤيا رآها الرسول صلى الله عليه وسلم، وفيه: "فَقَالا لي [أي: الملكان]: اِنْطَلِقْ، اِنْطَلِقْ ، فانطلقْنَا فَأَتَيْنَا على رَوْضَةٍ مُعْتَمَّةٍ فيها من كُلِّ نَوْرِ الرَّبيعِ، وإذا بين ظَهرِيْ الروضةِ رجلٌ طويلٌ لا أكاد أرى رأسَهُ طُولاً في السماء، وإذا حولَ الرجلِ من أكثرِ ولْدَانٍ رأيتُهُم قَطُّ..."[59]، فجاءت (قطّ) في الإثبات، ولم تُسبق بنفي.

ومنه ما جاء في حديث أبي موسى الأشعري: "قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَزِعًا، يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ، فَأَتَى المسْجِدَ، فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ رَأَيْتُهُ قَطُّ يَفْعَلُهُ..."[60].

وذكر الرضي أنَّها قد تأتي من غير نفي؛ إذ قال: "ربما استعمل (قطّ)، بدون النفي، لفظًا ومعنًى؛ نحو: كنت أراه **قطّ**، أي: دائمًا وقد استعمل من دونه لفظًا لا معنًى؛ نحو[61]:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلامُ وَاخْتَلَط جَاؤوا بِمَذقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ"[62].

وهذا الوارد جعل ابن مالك يحكم على من منعه بخفائه على كثير من النحاة، ونجد أنَّ الرضي أجازها على قلة. وعلى هذا يجوز استعمال (قط) في غير النفي، ولكنّه قليل، والأحسن محاكاة المطرد والقياس عليه، مع عدم النكير على من أجازه؛ لوروده.

10. نزع (أل) من الأعلام الغلبيَّة من غير نداء أو إضافة أو ضرورة:

أعلام الغلبة، التي يغلب عليها العلميَّة قسمان؛ الأول: معرَّف بـ(أل) مثل: البيت (للبيت الحرام) والعقبة (عقبة منى) الكتاب (كتاب سيبويه)، والآخر: بالإضافة؛ مثل: ابن عمر (لعبد الله بن عمر بن الخطاب دون إخوانه، ابن عبَّاس (لعبد الله بن عبَّاس) دون إخوانه؛ إذ غلبت هذه التسمية عليها؛ فصارت أعلامًا بالغلبة، فكلمة (بيت) ينطبق على أيّ بيت، فلما أرادوا تعريف بيت الله الحرام قالوا (البيت) فغلبت عليه هذه التسمية؛ حتى صارت علمًا.

وقرر النَّحاة أنه لا يجوز نزع (أل)؛ لأنها هي المعرّفة إلَّا في النداء، أو الإضافة؛ لأنهما لا يجتمعان مع (أل)؛ مثل: يا عقبة منى، أو عقبة منى[63].

وبيَّن ابن مالك أنَّ نزع (أل) جائز من غير نداء، ولا إضافة، ولا ضرورة، ، مستشهدًا بحديث أبي سعيد الخدري: " فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ، بَيْنَ عُيَيْنَةَ بْنِ بَدْرٍ، وَأَقْرَعَ بْنِ حابِسٍ"[64]، وأنَّ هذا ممَّا خفي على كثير من النحويين[65].

والشاهد في هذا الحديث قوله: (وأقرع) من غير (أل) لأنه علم بالغلبة (الأقرع)، ولم يُسبق بنداء، ولم يأتِ مضافًا، فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، و(ابن) صفة مجرورة.

---

[56]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 570/4 - 571.
[57]- البخاري، صحيح البخاري: 161/2، باب الصلاة بمنى.
[58]- ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح: 193.
[59]- البخاري، صحيح البخاري: 44/9، باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح.
[60]- المصدر السابق: 39/2، باب الذكر في الكسوف.
[61]- العجاج عبد الله بن رؤبة: ديوان العجاج: 304/2.
[62]- الرضي، شرح الرضي على الكافية: 225/3.
[63]- ينظر: المصدر السابق: 344/1، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب: 966/2.
[64]- البخاري، صحيح البخاري: 163/5، باب بعْثِ علي بن أبي طالب علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع.
[65]- ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح: 216.

وممَّا استشهد به أيضًا ما نقله سيبويه عن بعض العرب: "هذا يومُ إثنينِ مباركًا"[66]، بتجريد (الإثنين) من (أل) وهي ليست مناداه، ولا مضافة. ومن الشعر قول مسكين الدَّارمي[67]:

ونابِغةُ الجَعْدِيُّ بالرَّمْلِ بَيْتُه عَلَيْهِ تُرابٌ مِنْ صَفِيحٍ مُرَصَّعُ

فـ(نابغة) جاء مجردًا من (أل) مع أنَّه علم بالغلبة؛ أي: النابغة الجعدي، من غير نداء ولا إضافة.

وأيَّد أبو حيَّان ابنَ مالك؛ إذ قال: "وما ذهب إليه هو الصحيح، تارة تستعمل بالألف واللام، وتارة دونها، ومعناها في الحالتين واحد، حكى ابن الأعرابي أنهم يقولون: هذا العيُّوقُ طالعًا، وهذا عيوق طالعًا، وكذلك يفعلون بسائر أسماء النجوم الغالبة؛ ومن ذلك: هذا النابغة ونابغة، بمعنى واحد والتجريد من الأداة قليل"[68].

وهذا الحكم ممَّا خفي على كثير من النحويين عند ابن مالك، وليس المقصود خفاء الشواهد والأدلَّة، وإنَّما مراده عدم اعتدادهم بها، أو جهلهم بما جاء في الحديث النبوي، أو أن منعهم لها مع علمهم بوروده يجعلهم في حكم من خفيت عليه لجهله، والله أعلم.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة نوجز أهم ما خلص إليه البحث فيما يأتي:

- أظهر البحث أنَّ ابن مالك –حسب اطِّلاع الباحث- أول من قسم خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) على ثلاثة أقسام: واجب الظهور، وواجب الاستتار، وجائز الظهور أو الاستتار. وأمَّا وصفه بأنَّ ابن الشجري وابن الرمَّاني فإنَّهما لم يشيرا إلى هذا التقسيم الذي جاء به ابن مالك. وأيضًا في مسألة مجيء (في) للسببية، وإن كان ابن مالك قد ذكر أن أكثر النحاة قد خفي عليهم هذا المعنى، ولكنني لم أجد من ذكر هذا المعنى قبله، فلعلَّه اطَّلع على من ذكر ذلك، أو أنه احتاط لنفسه.
- أنَّ ابن مالك يُطلق حكم (خفي) في بعض المسائل، ولا يريد الجهل بالشواهد الشعرية، أو الآيات القرآنية كما في مسألة (مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية)، وإنما يريد الأحاديث النبويَّة، لا سيما أنه محدث ودرس الحديث النبوي، وبرع فيه، أو خفاء تجويز سيبويه لتلك المسألة، أو أنه يريد بهذا المصطلح تسوية من يمنع الحكم في المسألة التي وردت فيها الشواهد مع علمه بها، بمن يجهلها؛ إذ لم تؤثر في حكمه، فهو ومن يجهلها سواء.
- أنَّ مسألة (مجيء (رجع) بمعنى (صار) معنىً وعملًا) لم يذكر لها ابن مالك غير شاهدين فقط، ولم أعثر على شواهد أخرى، ورجح البحث القياس عليها في حال مجيئها بمعنى (صار)، ولم تستغن عن الخبر.
- كان ابن جنّي النحوي الوحيد الذي عيَّنه ابن مالك بالاسم في خفاء المعنى عليه، ولم يذكر أحدًا سواه، وذلك في مسألة تأنيث الفعل (تنفع).

والحمد لله ربِّ العالمين

المراجع:

[1] ابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة، حجة القراءات، تحقيق : سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الخامسة، 1418ه = 1997م.

[2] ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت 542هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1413هـ = 1992م.

[3] ابن مالك محمد بن عبد الله جمال الدين الأندلسي، (1) شرح التسهيل، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى 1410هـ = 1990م . (2) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، 1413هـ.

[4] ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن على الأنصاري ، لسان العرب (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة،1414 هـ.

[5] ابن هشام الأنصاري مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، د.ط، د.ت.

[6] أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي موفق الدين (ت 643هـ)،شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ= 2001م.

[66]- سيبويه، الكتاب: 293/3.
[67]- مسكين الدارمي، ديوان مسكين الدارمي: 67.
[68]- أبو حيَّان الأندلسي، التذييل والتكميل: 321/2.

[7] أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338)، إعراب القرآن، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثانية، 1405ه = 1985م.

[8] أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ط:1، 1412هـ = 1991م.

[9] أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق من الجزء (1) إلى الجزء (5) وباقي الأجزاء دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، (د.ت).

[10] أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت 745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1418هـ = 1998م.

[11] أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403هـ = 1983م.

[12] أبو سعيد الحسن بن الحسين السكر، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د.ط ، د.ت.

[13] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة الجعفي البخاري (ت 256هـ)، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ.

[14] أبو الفتح عثمان بن جني (ت392)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، 1414هـ = 1994م.

[15] أبو الفداء الملك المؤيد إسماعيل بن علي بن شاهنشاه (ت732)، الكُنَّاش في النحو والتصريف، دراسة وتحقيق: الدكتور جودة ميرول محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1426ه = 2005م.

[16] أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1421ه = 2000م .

[17] أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت516)، مطبعة المعارف بيروت، د.ط، 1873م.

[18] جميل بثينة، ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، د.ط، 1402 = 1982م.

[19] الحسن بن قاسم المرادي(ت749)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1413هـ = 1992م .

[20] خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ = 2000م.

[21] السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق ، الطبعة الأولى =1406ه.

[22] سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (ت 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ = 1988م.

[23] الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت 790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1428= 2007م.

[24] عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ = 1998م.

[25] العجاج عبد الله بن رؤبة، ديوان العجاج، رواية: عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، د.ط، د.ت.

[26] الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي (110هـ)، ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1407 = 1987م.

[27] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت817)، البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، 1421هـ = 2000م.

[28] محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (ت 686هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، 1996م.

[29] مسكين الدارمي، ديوان شعر مسكين الدارمي، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.

[30] النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، د.ت.

RESEARCH ARTICLE

WHAT IS HIDDEN FROM MOST OF THE GRAMMARIANS IN THE BOOK "SHAWAHID AL- TAWDHIH WA-AL-TASEHIH LI-MUSHKILAT AL-JAMI AL-SAHIH" BY IBN MALIK (672)

Muneer Mohammed Saleh Naji Al-Dhanbari*

Dept. of Arabic Language, Faculty of Education, University of Aden, Aden, Yemen

***Corresponding author: Muneer Mohammed Saleh Naji Al-Dhanbari; E-mail: mmsn95@gmail.com**

Received: 15 February 2023 / Accepted 10 June 2023 / Published online: 30 September 2023

Abstract

The research studied the grammatical ruling on grammatical issues, which Ibn Malik described as being hidden from many grammarians in his book (Shawahid Al- Tawdhih wa-Al-tasehih li-mushkilat Al-Jami Al-sahih). The research showed the rulings of Ibn Malik on these issues, which were contradicted by many of the grammarians who preceded him. He was supporting his saying by the evidences included in the hadiths of the Prophet for the correctness of that use and eloquence, supporting those hadiths in some issues with Quranic verses and Arabic poetry. The research also showed that what is meant by Ibn Malik's use of the term (hidden) is to conceal the hadith evidence form them, or to conceal the permissibility of Cebueih for this issue, or that he wants with this term to settle those who prevent ruling the issue in which the evidence is mentioned, despite his knowledge of it by those who are ignorant of it. If it does not affect his judgment, he and those who are ignorant of it are the same. Ibn Malik did not name anyone from whom a ruling was hidden except Ibn Jinni. The research issues reached ten issues arranged as they came in the studied book.

Keywords: Ibn Malik, Hidden, Grammarians.

كيفية الاقتباس من هذا البحث:

الضنبري، م. م. ص. ن.، (2023). ما خَفيَ على أكثر النحويين في كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك (ت 672). مجلّة جامعة عدن الإلكترونيّة للعلوم الانسانيّة والاجتماعية، 4(3)، ص448-457.
https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2023.3.280

حقوق النشـــر © 2023 من قبل المؤلفين. المرخص لها EJUA، عدن، اليمن. هذه المقالة عبارة عن مقال مفتوح الوصول يتم توزيعه بموجب شروط وأحكام ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY-NC 4.0).